أحوال الرواة في تغيير صيغ الأداء

إعداد

الدكتور/ محمد زايد فلاح العتيبي

أحوال الرواة في تغيير صيغ الأداء

إعداد
الدكتور/ محمد زايد فلاح العتيبي

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعين به، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إلـه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.. وبعد:

فإن صيغ الأداء متعددة وكثيرة ومتنوعة، فمنها الصريح بالتحديث، وهـو قـد يكـون بصيغة الجمع كـ"سمعنا وحدثنا وأخبرنا وأنبأنا"، أو بصيغة المفرد كـ"سمعت وحدثني وأخبرني وأنبأني"، ومنها الصريح بالانقطاع كـ"حُدثت وأُخبـرت"، ومنهـا المحتمـل كـ"عن أو قال أو حدث أو ذكر".

وقد كان المحدثون يسمونها بـ ((صيغ الأداء)) [1] ويسمونها أيضا بـ: ((الألفاظ)) [2] ويسمونها أيضا بـ : ((الأخبار)) [3].

ومن المعلوم أن الباحث في الحديث لا يمكنه معرفة اتصال الإسناد مـن انقطاعـه إلا بالنظر في صيغ الأداء الموجودة في الإسناد، لكن هذا الأمر وحده لا يكفي بل لابد من التأكد من أن هذه الصيغ الموجودة غير متصرف فيها ولا مبدلة عن غيرها.

ولأجل هذا أحببت أن أقدم هذا البحث والذي هو بعنوان: ((أحوال الرواة فـي تغييـر صيغ الاداء))

---

(١) نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (ص ٢٣٠).

(٢) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (١٣٨).

(٣) المعرفة والتاريخ (٢/٤٦٤).

أحوال الرواة في تغيير صيغ الأداء

رواة الحديث منهم من التزم أداء الصيغ كما أخذها من شيوخه، ومنهم من كان يغير فيها ويتصرف.

ـ أنواع تغيير ألفاظ الأداء.

تغيير ألفاظ الأداء عند المحدثين على نوعين:

النوع الأول: تغيير متعمد.

النوع الثاني: تغيير غير متعمد.

ـ أقسام النوع الأول:

أما النوع الأول: التغيير المتعمد فهو على قسمين:

القسم الأول: اختصار الصيغة بإبدال "عن" بها.

ويمكن تقسيم الصيغ التي اختصرها الرواة بالعنعنة إلى ثلاثة صيغ:

– صيغ صريحة بالسماع كـ "سمعت وحدثنا وأخبرنا".

– صيغ صريحة بعدم السماع كـ "حُدثت وأُخبرت".

– صيغ محتملة للسماع وعدمه كـ "قال وحدث وذكر".

قال العلامة المعلمي، مبيناً أن العنعنة يمكن أن تكون بدلاً من إحدى هذه الصيغ الثلاث، قال: اشتهر في هذا الباب العنعنة، مع أن كلمة "عن" ليست من لفظ الراوي الذي يذكر اسمه قبلها، بل هي لفظ مَن دونه، وذلك كما لو قال همام: حدثنا قتادة، عن أنس. فكلمة "عن" من لفظ همام لأنها متعلقة بكلمة حدثنا، وهي من قول همام، ولأنه ليس من عادتهم أن يبتدئ الشيخ فيقول فلان.. كما ترى بعض أمثلة ذلك في بحث التدليس من "فتح المغيث" وغيره، ولهذا يكثر في كتب الحديث إثبات "قال" في أثناء الإسناد قبل "حدثنا و أخبرنا"، وذلك في نحو قول البخاري: حدثنا الحميدي قال: حدثنا سفيان قال: حدثنا يحيى بن سعيد. وكثيرًا ما تحذف فيزيدها الشراح أو قراء الحديث، ولا تثبت قبل كلمة "عن"، وتصفح إن شئت "شرح القسطلاني على صحيح البخاري"، **فبهذا يتضح أنه في قول همام: حدثنا قتادة عن أنس. لا يدري كيف قال قتادة، فقد يكون قال: حدثني أنس. أو: قال أنس. أو: حدث أنس. أو: ذكر أنس. أو: سمعت أنسًا. أو غير ذلك من**

الصيغ التي تصرح بسماعه من أنس، أو تحتمله، لكن لا يحتمل أن يكون قال: بلغني عن أنس. إذ لو قال هكذا لزم هماما أن يحكي لفظه أو معناه، كأن يقول: حدثني قتادة عمن بلغه عن أنس. وإلا كان همام مدلسًا تدليس التسوية، وهو قبيح جدًّا، وإن خف أمره في هذا المثال لما يأتي في قسم التراجم في ترجمة الحجاج بن محمد[1].

واختصار الصيغة الصريحة بالسماع وإبدال العنعنة بها هو أمر شائع عند المحدثين، وذلك لأجل الاختصار والتخفيف:

قال الخطيب البغدادي مبينًا هذا الأمر: وإنما استجاز كتبة الحديث الاقتصار على العنعنة لكثرة تكرارها، ولحاجتهم إلى كتب الأحاديث المجملة بإسناد واحد، فتكرار القول من المحدث: ثنا فلان، عن سماعه من فلان. يشق ويصعب، لأنه لو قال: أحدثكم عن سماعي من فلان، وروى فلان عن سماعه من فلان، وفلان عن سماعه من فلان حتى يأتي على أسماء جميع مسندي الخبر، إلى أن يرفع إلى النبي ﷺ؛ وفي كل حديث يرد مثل ذلك الإسناد لطال وأضجر، وربما كثر رجال الإسناد حتى يبلغوا عشرة وزيادة على ذلك، وفيه إضرار بكتبة الحديث، وخاصة المقلين منهم، والحاملين لحديثهم في الأسفار، ويذهب بذكر ما مثلناه مدة من الزمان، فساغ لهم لأجل هذه الضرورة استعمال "عن فلان"[2].

وقال ابنُ محرز: سمعت يحيى بن مَعِين يقول: قال يحيى بن سعيد القطان: كلُّ حديث سمعتُه مِنْ سفيان قَالَ "حدثني، وحدثنا"، إلا حديثين: سماك عَنْ عكرمة، ومغيرة عَنْ إبراهيم -ذكر يحيى بن مَعِين الحديثين فنسيتهما- وكل حَدِيث شُعْبة قَالَ "حدثني وأخبرني"، وكل حَدِيث عبيد الله قَالَ "حدثني، وأخبرني"، فإذا حدثتك عَنْ أحد منهم فلا تحتاج أن أقول لك حدثني ولا أخبرني، ولا حدثنا ولا أخبرنا. فَقَالَ حبيشُ بنُ مبشر- يفسر ذلك بحضور ابن مَعِين: هذا بمنزلة رجل قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: حدثنا يحيى بن سعيد. فإذا قال بعد ذلك: حدثنا يزيد بن هارون عَنْ يحيى بن سعيد لم يحتج أن يقول: حدثنا يزيد، قَالَ: حدثنا يحيى بن سعيد. وقَالَ عبدالله بن رومي اليمامي -

---

(١) التنكيل (١ / ٢٧٣).

(٢) الكفاية (ص ٤٢٩).

بحضرة يحيى بن مَعين: هو أن يقول فيه: قال: حدثنا، قال: حدثنا. إذا قال: فلان، عنْ فلان. كان كله حدثنا[1].

ومن الأمثلة على اختصار الصيغة الصريحة بالسماع وإبدال العنعنة بها:

- اختصار الوليد بن مسلم لصيغ الأعمش الصريحة بالسماع.

قال الوليد بن مسلم: كان الأوزاعي إذا حَدَّثَنَا يقول: حَدَّثَنَا يحيى قَال: حَدَّثَنَا فلان، حَدَّثَنَا فلان. حتى ينتهي. قال الوليد: فربما حدثت كما حدثني، وربما قلت عن عن عن؛ تخففا من الأخبار[2].

- اختصار حفص بن غياث لصيغ الأعمش الصريحة بالسماع.

قال ابن عمار: وقلت لحفص بن غياث: مالكم حديثكم عن الأعمش إنما هو عن فلان عن فلان، ليس فيه "حدثنا" ولا "سمعت"؟ قال: فقال: حدثنا الأعمش قال: سمعت أبا عمار عن حذيفة يقول: ليأتين أقوام يقرؤون القرآن يقيمونه إقامة القدح، لا يدعون منه ألفًا ولا واوًا، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم.

قال: وذكر حديثًا آخر مثله.

قال: وكان عامة حديث الأعمش عند حفص بن غياث على الخبر والسماع[3].

وينبه إلى أن شيوع الاختصار بين الرواة وإبدال العنعنة بالألفاظ هو سبب قول أبي داود للإمام أحمد، عندما سأله عن الاحتجاج بما لم يصرح فيه الأعمش بالتحديث: الأعمش متى تصاد له الألفاظ؟

ثم صعوبة الوقوف على ألفاظ الأعمش بسبب اختصار الرواة لها، واحتمال أن تكون مبدلة من ألفاظ صريحة بالسماع هو الذي جعل الإمام أحمد يجيبه بقوله: لا أدري. ثم قال: يضيق ذلك. وفسره أبو داود بقوله: أي أنك تحتج به.

---

(١) معرفة الرجال برواية ابن محرز (٢ / ١٥٦ رقم ٤٩٤).

(٢) المعرفة والتاريخ (٢/٤٦٤).

(٣) تاريخ بغداد (٨ / ١٩٨).

ويعنى الإمام أحمد بهذا: أنك إذا كنت تريد ألا تحتج إلا بما صرح فيه الأعمش بالتحديث فسيضيق عليك ذلك، بسبب اختصار تلميذه لألفاظه، ولاحتمال أن يكون الاختصار بدلاً لصيغة صريحة بالسماع تحتج به.

مما يدل على أن اختصار الألفاظ الصريحة بالسماع أوجد إشكالاً في التعامل مع عنعنة المدلسين.

قال أبو داود: سمعت أحمد، سُئل عن الرجل يعرف بالتدليس، يحتج فيما لم يقل فيه "سمعت"؟ قال: لا أدري. فقلت: الأعمش، متى تصاد له الألفاظ؟ قال: يضيق هذا. أي أنك تحتج به[1].

- اختصار يحيى بن سعيد القطان لصيغ إسماعيل بن أبي خالد الصريحة بالسماع.

قال عبد الله بن أحمد: قال أبي: كنت أسأل يحيى بن سعيد عن أحاديث إسماعيل بن أبي خالد، عن عامر، عن شريح وغيره، فكان في كتابي: إسماعيل قال: حدثنا عامر، عن شريح. حدثنا عامر، عن شريح. فجعل يحيى يقول: إسماعيل عن عامر. فقلت: إن في كتابي: حدثنا عامر.. حدثنا عامر. فقال لي يحيى: هي صحاح، إذا كان يعني مما لم يسمعه إسماعيل من عامر أخبرته[2].

- اختصار يحيى بن سعيد القطان لصيغ ابن جريج عن ابن أبي مليكة الصريحة بالسماع.

قال عمرو بن علي: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: أحاديث ابن جريج عن ابن أبي مليكة كلها صحاح -وجعل يحدثني بها ويقول: ثنا ابن جريج قال: حدثني ابن أبي مليكة. فقال في واحد منها: عن ابن أبي مليكة. فقلت: قل حدثني. قال: كلها صحاح[3].

وقد يكون الدافع لاختصار الراوي للصيغة الصريحة بالسماع وإبدال "عن" بها هو عدم ثبوتها عنده أو شكه في ثبوتها:

---

(١) سؤالاته (١٣٨).

(٢) علل أحمد (١ / ٥١٩ - رقم ١٢١٨).

(٣) الجرح والتعديل (١ / ٢٤١).

قال أحمد، في حديث زائدة، عن السُّدِّي، عن البهي، حدثتني عائشة: كان عبد الرحمن بن مهدي قد سمعه من زائدة، وكان يدع منه حدثتني عائشة، وينكره. يعني ينكر لحفظه حدثتني. قال أحمد: والبهي سمع عائشة، ما أرى هذا شيئًا، إنما يروي عن عروة[١].

قال أبو زرعة: سألت أحمد بن حنبل عن حديث أَسْبَاط، عن الشيباني، عن إبراهيم قال: سمعت ابن عباس؟ قال: عن ابن عباس. فقلت: إن أَسْبَاطا هكذا يقول. فقال: قد علمت، ولكن إذا قلت "عن" فقد خلصته وخلصت نفسي. أو نحو هذا المعنى[٢].

ومن الأمثلة على اختصار الصيغة الصريحة بعدم السماع وإبدال العنعنة بها:

ما حكاه أبو بكر الأثرم عن أحمد بن حنبل؛ أنه سئل عن حديث المغيرة بن شعبة، أن النبي عليه السلام مسح أعلى الخف وأسفله. فقال: هذا الحديث ذكرته لعبدالرحمن بن مهدي فقال: عن ابن المبارك أنه قال: عن ثور: حُدثت عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة. وليس فيه المغيرة.

قال أحمد: وأما الوليد فزاد فيه عن المغيرة، **وجعله ثور عن رجاء، ولم يسمعه ثور من رجاء؛ لأن ابن المبارك قال فيه: عن ثور: حُدثت عن رجاء.**

قال ابن عبد البر:

ألا ترى أن أحمد بن حنبل، رحمه الله، عاب على الوليد بن مسلم قوله "عن" في منقطع؛ ليدخله في الاتصال[٣].

وقد يختصر الراوي صيغة فيها شك بالسماع وليست صريحة ويبدل "العنعنة" بها.

ومثاله:

اختصار محمد بن حماد الطهراني لصيغة حديث ابن جريج، قال: أخبرني عمرو بن دينار، قال: أكبر علمي، والذي يخطر على بالي؛ أن أبا الشعثاء أخبرني أن ابن عباس أخبره أن رسول الله ﷺ كان يغتسل بفضل ميمونة[٤].

---

(١) تهذيب التهذيب (١٨١/٦).

(٢) سؤالات البَرْذَعِي (٢ / ٧٦٨)، طبقات الحنابلة (١ / ٢٠٣).

(٣) التمهيد (١ / ١٤).

(٤) أخرجه مسلم (٢٥٧/١).

فقد رواه الطهراني فأبدل الشك بالعنعنة.

قال ابن حجر: وقال عبد الحق في أوائل الأحكام: لا يحتج به، وأخطأ في حديث كذا. قال: واعتمد على قول ابن حزم في حديث ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن أبي الشعثاء، عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يغتسل بفضل ميمونة.

أخطأ فيه الطهراني، فإن مسلمًا أخرجه من هذا الوجه عن عمرو قال: والذي يخطر على بالي أن أبا الشعثاء أخبرني... فذكره. قال الذهبي: ما أخطأ، إلا أنه اختصر صورة التحمل(١).

وقال ابن حجر أيضًا: وأما حديث ميمونة فأخرجه مسلم، لكن أعله قوم؛ لتردد وقع في رواية عمرو بن دينار، حيث قال: علمي والذي يخطر على بالي أن أبا الشعثاء أخبرني... فذكر الحديث، وقد ورد من طريق أخرى بلا تردد، لكن راويها غير ضابط، وقد خولف، والمحفوظ ما أخرجه الشيخان بلفظ "أن النبي ﷺ وميمونة كانا يغتسلان من إناء واحد"(٢).

واعتبر الذهبي هذا النوع من الاختصار تدليسًا؛ فقال عن فعل محمد بن حميد الطهراني: ما أخطأ، بل اختصر هذا التحمل، وقنع بـ"عن"، ودلس. والحديث في مسلم(٣).

وكذا العلامة المعلمي حيث قال:.....فبهذا يتضح أنه في قول همام: حدثنا قتادة عن أنس. لا يدري كيف قال قتادة، فقد يكون قال: حدثني أنس أو قال أنس أو حدث أنس أو ذكر أنس أو سمعت أنسًا أو غير ذلك من الصيغ التي تصرح بسماعه من أنس أو تحتمله، **لكن لا يحتمل أن يكون قال: بلغني عن أنس. إذ لو قال هكذا لزم همامًا أن يحكى لفظه أو سعناه، كأن يقول: حدثني قتادة عمن بلغه عن أنس. وإلا كان همام مدلسًا تدليس التسوية، وهو قبيح جدًّا(٤).**

---

(١) تهذيب التهذيب (٧ / ١١٦).

(٢) فتح الباري (١ / ٣٠٠).

(٣) ميزان الاعتدال (٦ / ١٢٤).

(٤) التنكيل (١ / ٢٧٣).

وقد ذم الإمام أحمد سنيدًا لما طلب من حجاج بن محمد أن يختصر بالعنعنة صيغًا صريحة بعدم السماع:

قال عبد الله بن أحمد: قال أبي: رأيت سنيدًا عند حجاج بن محمد، وهو يسمع منه كتاب الجامع، يعني لابن جريج، فكان في الكتاب: ابن جريج قال: أخبرت عن يحيى بن سعيد، وأخبرت عن الزهري، وأخبرت عن صفوان بن سليم. فجعل سنيد يقول لحجاج: قل يا أبا محمد، ابن جريج عن الزهري، وابن جريج عن يحيى بن سعيد، وابن جريج عن صفوان بن سليم. فكان يقول له هكذا، ولم يحمده أبي فيما رآه يصنع بحجاج، وذمه على ذلك. قال أبي: وبعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لا يبالي من أين يأخذه. يعني قوله: أُخبرت وحُدثت عن فلان[1].

وقد اعتنى المحدثون بالنص على من كان يؤدي الألفاظ، وفضلوهم على غيرهم، وفي المقابل اعتنوا أيضًا بالنص على من كان لا يؤديها ويختصرها، ونصوا على الجميع.

فمن الأمثلة على من كان يؤدي الألفاظ:

- أيوب بن أبي تَمِيمَة، وعبد الله بن عون، ويحيى بن عتيق يؤدون ألفاظ ابن سيرين.

قال أبو داود: سمعت أحمد يقول: يحيى بن عتيق في عداد أيوب وابن عون، كان يتبع ألفاظ محمد[2].

وقال البخاري: سلمة بن علقمة البصري سمع منه شعبة وحماد بن زيد، قال ابن أبي الأسود: حدثنا ابن عيينة: كان سلمة أحفظ لحديث محمد من خالد، وكان ابن عون يزيد اللفظ فيغلب، يقال التميمي أبو بشر[3].

وقال محمد بن عبد الرحمن: سألت عليًّا: من أثبت الناس في محمد بن سيرين؟ فقال: أيوب، ثم ابن عون، ثم سلمة بن علقمة، ثم حبيب بن الشهيد، ثم يحيى بن عتيق، ثم

---

(١) العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٥٥١ – رقم ٣٦١٠).

(٢) سؤالاته (٤٨٤).

(٣) التاريخ الكبير (٢٠٣٤).

هشام بن حسان، وما قال يزيد بن إبراهيم التستري: سمعت محمد بن سيرين. أثبت عندي من خالد الحذاء، ألفاظ عاصم الأحول وخالد الحذاء في محمد واحدة، لا تشبه ألفاظهما ألفاظ أصحابهم(١).

- شعبة بن الحجاج يؤدي الألفاظ.

قال عبد الله: قلت له (يعني لأبيه): أبو معاوية فوق شعبة، أعني في حديث الأعمش؟ فقال: أبو معاوية في الكثرة والعلم - يعني علمه بالأعمش. شعبة صاحب حديث، يؤدي الألفاظ والأخبار، أبو معاوية عن عن ، مع أن أبا معاوية يخطئ على الأعمش خطأ. قلت له: بعد أبي معاوية شعبة أثبت؟ فقال: شعبة أثبت في كل شيء(٢).

وقال أحمد: أبو معاوية فوق شعبة -أعني في الأعمش.

قال: أبو معاوية في الكثرة وعلمه بالأعمش، وشعبة صاحبُ حديثٍ يؤدي الألفاظ والأخبار، وأبو معاوية: عن عن(٣).

- يحيى بن أبي بكير يؤدي الألفاظ عن شعبة.

قال أبو بكر الأثرم: قال أبو عبد الله: كان يحيى بن أبي بكير كيسًا. ثم قال: قَلّ إنسان كتب عن شعبة إلا جاء بشيء، جاء بلفظه(٤).

- عُقيل بن خالد ويونس بن يزيد يؤديان الألفاظ عن الزهري.

قال أبو داود: قلتُ لأحمد: عُقيل، هو ابن خالد، عندك أكبر من يونس، هو ابن يزيد الأيلي؟ قال: لا أدري، عُقيل ويونس يؤدون الألفاظ(٥).

وقال عبد الله: قلت له (يعني لأبيه): أيما أثبت أصحاب الزهري؟ فقال: لكل واحد منهم علة، إلا أن يونس وعقيلاً يؤديان الألفاظ، وشعيب بن أبي حمزة، وليس هم مثل معمر، معمر يقاربهم في الإسناد(٦).

---

(١) المعرفة والتاريخ (٢ / ٥٩).

(٢) العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٣٧٧ - رقم ٢٦٨٠).

(٣) المنتخب من علل الخلال (ص ٣٢٣).

(٤) تاريخ بغداد (١٤/١٥٧).

(٥) سؤالاته (٣٠٩).

(٦) علل أحمد (٢ / ٣٤٨ - رقم ٢٥٤٣).

- عَفَّان بن مسلم يؤدي الألفاظ عن شعبة.

قال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: ما رأيت أحدًا أحسن حديثًا عن شعبة من عَفَّان، يقول أبو إسحاق "أنبأنا"، والحكم "أنبأني"، وقتادة "أخبرني" و"أنبأني" عمرو بن مرة. قلت له: ولا يحيى بن سعيد؟ قال: ولا يحيى بن سعيد. وربما قال لي: أبو الاحوص هو أثبت من عبد الرحمن بن مهدي. يعني في حديث شعبة. فأقول له: نعم. قال: فيعجبه ذاك. قال يحيى بن سعيد: أحب إذا خولفت أن يوافقني عَفَّان(١).

وقال حنبل: سألت أبا عبد الله عن عَفَّان؟ فقال: عَفَّان، وحبان، وبَهْز، هؤلاء المتثبتون. قال: قال عَفَّان: كنت أوقف شعبة على الأخبار. قلت له: فإذا اختلفوا في الحديث يُرجع إلى مَن منهم؟ قال: إلى قول عَفَّان، هو في نفسي أكبر، وبَهْز أيضًا، إلا أن عَفَّان أضبط للأسامي، ثم حبان(٢).

وقال ابن عدي: قال أحمد بن حنبل: كان يرى أنه يكتب عنه ببغداد من قيام الإملاء. فقيل له: يا أبا عبد الله. فقال: ومن يصبر على ألفاظ عَفَّان، وأحمد أروى الناس عن عَفَّان مسندًا وحكايات وكلامًا في الرجال مما حفظه من عَفَّان(٣).

- الوَضَّاح بن عبد الله اليَشْكُريّ المعروف بـ "أبي عوانة" يؤدي الألفاظ.

قال عَفَّان بن مسلم: وأبو عوانة أكثر رواية عن أبي مبشر من شعبة وهشام في جميع الحديث، أبو عوانة كتابه صحيح، وأخبار يجيء بها(٤).

- يحيى بن سعيد القطان يؤدي الألفاظ.

قال عبد الله بن أحمد: سمعتُ أَبي يقول: لم نسمع أحدًا يقول: حدثنا هشام، قال: حدثنا قتادة. غير يحيى بن سعيد، وإسماعيل بن إبراهيم، فإن إسماعيل يقول: حدثنا هشام، قال: حدثنا حماد. ويحيى يقول: حدثنا هشام، قال: حدثنا قتادة(٥).

---

(١) العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٣٦٢ – رقم ٢٦٠٧).

(٢) تاريخ بغداد ٢٧٣/١٢.

(٣) الكامل (١٥٥٠).

(٤) المعرفة والتاريخ (٢ / ١٦٨).

(٥) العلل (٢٣٩٧).

وقال عبد الله بن أحمد: قال أبي: وسمع يحيى بن سعيد القطان من مالك بن أنس، في حياة هشام بن عروة، في عامتها أخبار. حدثنا ابن شهاب: حدثنا نافع، قال يحيى بن سعيد: كان مالك يقول لي: أيش يحدثك هشام بن عروة[1].

وقال أحمد بن حنبل: يحيى أحسن الناس حديثًا عن إسماعيل -يعني ابن أبي خالد. يقول: لأن فيها أخبارًا؛ حدثنا قيس: حدثنا حكيم بن جابر[2].

وذكر الإمام أحمد أن تأدية الألفاظ هي طريقة أهل البصرة:

قال أبو داود: سمعت أحمد يقول: ما رأيت قومًا سود الرؤوس في هذا الشأن مثل أهل البصرة، يعني الحديث والألفاظ، كأنهم تعلموه من شعبة[3].

ومن الأمثلة على من كان لا يؤدي الألفاظ:

- حفص بن غياث لا يؤدي الألفاظ عن الأعمش.

قال ابن عمار: وقلت له -يعني حفص بن غياث: ما لكم حدثكم عن الأعمش إنما هو عن فلان عن فلان، ليس فيه "حدثنا" ولا "سمعت"؟ قال: فقال: حدثنا الأعمش، قال: سمعت أبا عمار عن حذيفة يقول: لتأتين أقوام يقرؤون القرآن يقيمونه إقامة القدح، لا يدعون منه ألفًا ولا واوًا، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم.

قال: وذكر حديثًا آخر مثله.

قال: وكان عامة حديث الأعمش عند حفص بن غياث على الخبر والسماع[4].

وقال المروذي: قال أبو عبد الله: كان ابن أبي زائدة إذا قال: قال ابن جريج، عن فلان، فلم يسمعه، وكان يحدث عن ابن جريج فلا يجيء بالألفاظ والأخبار، وكذا كان حفص بميزان يحيى، كان يحيى يقول: ابن جريج، سمعت أبا الزبير[5].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٣٧٤ - رقم ٢٦٦٨).

(٢) العلل ومعرفة الرجال (٣ / ٨٩ - رقم ٤٣١٩).

(٣) سؤالاته (١٤٠).

(٤) تاريخ بغداد (٨ / ١٩٨).

(٥) سؤالاته (٤).

- محمد بن خازم الضرير المعروف بـ"أبي معاوية" لا يؤدي الألفاظ عن الأعمش.

قال عبد الله: قلت له (يعني لأبيه): أبو معاوية فوق شعبة، أعني في حديث الأعمش؟ فقال: أبو معاوية في الكثرة والعلم - يعني علمه بالأعمش- شعبة صاحب حديث، يؤدي الألفاظ والأخبار، أبو معاوية عن عن ، مع أن أبا معاوية يخطئ على الأعمش خطأ. قلت له: بعد أبي معاوية شعبة أثبت؟ فقال: شعبة أثبت في كل شيء(١).

وقال أحمد: أبو معاوية فوق شعبة -أعني في الأعمش.

قال: أبو معاوية في الكثرة وعلمه بالأعمش، وشعبة صاحبُ حديثٍ يؤدي الألفاظ والأخبار، وأبو معاوية: عن عن(٢).

- معمر بن راشد الأزدي لا يؤدي الألفاظ عن الزهري.

قال أبو داود: قال أحمد: معمر كان يحفظ الألفاظ، لا يؤدي(٣).

وقال الفضل: سَمِعْتُ أبا عبد الله -يعني أحمد- وقيل له: مُحَمد بن إسحاق وابن أخي الزُّهْرِيّ، أيهما أحب إليك في حديث الزُّهْرِيّ؟ فقَال: ما أدري.

فقال له أبو جعفر: فأيهم أحب إليك في حديث الزُّهْرِيّ؟ فقَال: مالك في قلة روايته، ثم معمر، ولست تضم إلى معمر أحدًا إلاَّ وجدته فوقه، رحل في الحديث إلى اليمن، وهو أول من رحل. فقال له أبو جعفر: والشام؟ فقَال: لا، الجزيرة.

قَال: ويونس وهؤلاء يجيئون بألفاظ الأخبار، أصحاب كتب، وكان معمر يحدث حفظًا فيحرف، وكان أطلبهم للعلم(٤).

- يحيى بن أبي زائدة لا يؤدي الألفاظ عن ابن جريج.

قال المروذى: قال أبو عبد الله: كان ابن أبي زائدة إذا قال: قال ابن جريج، عن فلان، فلم يسمعه، وكان يحدث عن ابن جريج فلا يجيء بالألفاظ والأخبار، وكذا كان حفص بميزان يحيى، كان يحيى يقول: ابن جريج، سمعت أبا الزبير(٥).

---

(١) العلل ومعرفة الرجال (٢ / ٣٧٧ - رقم ٢٦٨٠).

(٢) المنتخب من علل الخلال (ص ٣٢٣).

(٣) سؤالاته (٣١٠).

(٤) المعرفة والتاريخ (٢/٢٠٠).

(٥) سؤالاته (٤).

وذكر المحدثون أن اختصار الصيغة هي عادة أهل العراق:

قال بشر بن بكر: ذهب أهل العراق بحلاوة الحديث، يقولون: عن فلان، عن فلان. ولا يقولون: ثنا ولا أخبرنا[1].

وقال أبو داود: سمعت أحمد يقول: أهل الكوفة ليس لحديثهم نور، لا يذكرون الأخبار[2].

القسم الثاني: تغيير من قبيل الرواية بالمعنى.

كإبدال حدثنا بـ"أخبرنا" وهكذا:

لقد جاء عن جمع من كبار المحدثين الأمر باتباع ألفاظ الشيوخ وعدم تغييرها:

قال علي بن المديني: قلت ليحيى -وهو بن سعيد القطان: إنك تقول: فلان قال: حدثني فلان، وقال: حدثنا فلان. فحدثني وحدثنا عندك سواء؟

قال: لا ما هما سواء، إذا قال "حدثنا" فلا يعجبني أن أقول "حدثني"، وربما قال "حدثني" فأشك فأقول: قال حدثنا. فأما إذا قال "حدثنا" فلا أستجيز أن أقول: قال حدثني.

قال حنبل: سألت أبا عبد الله عن هذا الكلام؟ فقال أبو عبد الله: اتبع لفظ الشيخ في قوله حدثنا وحدثني وسمعت وأخبرنا، ولا تعده، فإذا كانت قراءة بينت القراءة وكذلك العرض، ولا تغير لفظ الشيخ، إنما تريد أن تؤدي لفظه كما تلفظ به، هو أسلم لك إن شاء الله تعالى[3].

وقال محمد بن الحسن الواسطي: ثنا عوف قال: سألت الحسن قلت: أقرأ عليك فأقول "حدثنا الحسن"؟ قال: نعم.

قال حنبل: "سألت أبا عبد الله عن ذلك، قال: لا، ولكن يقول: قرأت. وإذا قال الشيخ "حدثنا" قلتَ حدثنا، وإذا قال "أخبرنا" قلتَ أخبرنا، تتبع لفظ الشيخ فإنما هو دين تؤديه عنه، ولا تقل لأخبرنا حدثنا، ولا لحدثنا أخبرنا إلا على لفظ الشيخ، وهو أحب إلي"[4].

---

(١) الكفاية (ص ٢٨٩).

(٢) سؤالاته (١٤١).

(٣) الكفاية (ص ٣٢٩ - ٣٣٠).

(٤) الكفاية (ص ٣٢٩ - ٣٣٠).

وقد التزم الإمام أحمد والإمام مسلم بهذا في أدائيهما:

قال السخاوي في الإمام أحمد: "ومشى على ذلك في مسنده وغيره من تصانيفه؛ فيقول مثلاً: فلان وفلان، كلاهما عن فلان، قال أولهما حدثنا وقال ثانيهما أنبأنا. وفعله مسلم في صحيحه أيضًا"(١).

وقد تكلم علماء المصطلح على هذا المسألة، وذكروا أن الراوي ليس له أن يبدل ألفاظ الشيخ؛ لاحتمال أن الشيخ لا يرى التسوية بينهما، فإن علم الراوي أن الشيخ يرى التسوية بينهما، فله الإبدال من باب الرواية بالمعنى، وأبى ذلك آخرون، وآخرون ذهبوا إلى أن جواز الإبدال إنما هو في غير الكتب المصنفة، أما في الكتب المصنفة فلا يجوز الإبدال(٢).

وأما النوع الثاني: التغيير غير المتعمد، وهو ما كان من قبيل الخطأ والوهم.

إنَّ ضبط الألفاظ والصيغ ليس بالأمر السهل، فهي متعددة وكثيرة ومتنوعة، فمنها الصريح بالتحديث، وهو قد يكون بصيغة الجمع كـ"حدثنا وأخبرنا وأنبأنا"، أو بصيغة المفرد كـ"حدثني وأخبرني وأنبأني"، ومنها الصريح بالانقطاع كت"حُدثت وأُخبرت"، ومنها المحتمل كـ"عن أو قال أو حدث أو ذكر".

وقد يكون في الإسناد الواحد عدة ألفاظ من هذه، وقد يروي الشيخ في إسناد واحد عن أكثر من شيخ، ويكون لكل شيخ منهم لفظ وصيغة.

وقد يرزق الراوي من الحفظ ما يستطيع به ضبط الألفاظ وأدائها:

قال المنذر بن شاذان: ما أدركت أحدًا أحفظ من زكريا بن عدي، جاءه أحمد بن حنبل ويحيى بن مَعين فقالا له: تخرج إلينا كتاب عبيد الله بن عمرو؟ فقال: ما تصنعون بالكتاب؟ خذوه حتى أملي عليكم كله. وكان يحدث عن عدة من أصحاب الأعمش فيميز ألفاظهم(٣).

---

(١) فتح المغيث (٢ / ٤٦).

(٢) انظر الكفاية (ص ٣٢٩ – ٣٣٠)، مقدمة ابن الصلاح (٤ / ١٤٦)، التقييد والإيضاح (ص ١٧٦)، فتح المغيث (٢ / ٤٧)، شرح ألفية السيوطي (ص١٢٣-١٢٤).

(٣) الجرح والتعديل (٣ / ٦٠٠).

لكن حفظها ليس بالأمر السهل، لذا فقد سجلت أخطاء كثيرة للرواة في صيغ الأداء.

قال ابن رجب، رحمه الله: وكان أحمد يستنكر دخول التحديث في كثير من الأسانيد، ويقول هو خطأ -يعني ذكر السماع- ثم ذكر أمثلة على هذا، ثم قال:

وحينئذ فينبغي التفطن لهذه الأمور، ولا يغتر بمجرد ذكر السماع والتحديث في الأسانيد[1].

ومن الأمثلة على من كان يخطئ كثيرًا في صيغ الأداء:

- المبارك بن فضالة يخطئ على الحسن البصري في التصريح بالتحديث بما لم يسمعه.

قال أحمد بن حنبل: كان مبارك يرفع حديثًا كثيرًا، ويقول في غير حديث: عن الحسن قال: حدثنا عمران، قال: حدثنا ابن مغفل. وأصحاب الحسن لا يقولون ذلك، غيره[2].

- محمد بن كثير العبدي.

قال ابن الجنيد: وسئل يحيى بن مَعِين عن محمد بن كثير العبدي البصري، فقال: كان في حديثه ألفاظ: حدثنا أبو إسحاق. كأنه ضعفه[3].

بل إن بعض الثقات الكبار لم يسلموا من الخطأ في بعض ألفاظ الأداء:

قال ابن رجب: "ذكر ابن المديني أن شعبة وجدوا عليه غير شيء يذكر فيه الأخبار عن شيوخه ويكون منقطعًا[4].

وقال ابن مَعِين: أخطأ عبد الرحمن بن مهدي يومًا فقال: حدثنا هُشَيم، قال: حدثنا منصور. ولم يكن هُشَيم سمعه من منصور[5].

ويدخل في هذا النوع التغيير الذي هو من قبيل الغفلة وقلة التحقيق والتساهل وعدم معرفة هذه الألفاظ ودلالاتها:

---

(١) شرح علل الترمذي (ص ٢١٧).

(٢) الجرح والتعديل ٨/(١٥٥٧)، تهذيب التهذيب (٨ / ٣٢).

(٣) سؤالات ابن الجنيد (٣٧٣).

(٤) شرح علل الترمذي (ص ٢١٩).

(٥) تاريخ ابن معين برواية الدُوري (٤ /١٤٥).

فبعضهم كان التصريح بالسماع عنده سجية:

ومن الأمثلة:

- جَرِير بن حازم الأزدي.

قال بَهْز بن أسد: كان حماد بن زيد عند جَرِير بن حازم، قال: فجعل جرير يقول: حدثني محمد، قال: سمعت شريحًا، وحدثني محمد، قال: سمعت شريحًا. فجعل حماد بن زيد يقول: يا أبا النضر، لا تقل كذا؛ إن محمدًا لم يكن يقول كذا، أو إن أصحابك لم يقولوا كذا[1].

وقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي يقول: كان سجيةً في جَرِير بن حازم يقول: حدثنا الحسن، قال: حدثنا عمرو بن تغلب، وأبو الأشهب يقول: عن الحسن قال: بلغني أن النبي ﷺ قال لعمرو بن تغلب[2].

قال ابن رجب معلقًا: يريد أن قول جَرِير بن حازم: نا الحسن، نا عمرو بن تغلب. كانت عادة له لا يرجع فيها إلى تحقيق[3].

- فِطْر بن خليفة المخزومي.

قال عبد الله بن أحمد: كتب إلي ابن خلاد قال: حدثني يحيى قال: حدثني فطر قال: حدثني أبو إسحاق قال: سمعت صلة قال: سمعت عمارًا. وكان فطر صاحب ذا سمعت، والمسعودي أحفظ من فطر[4].

وقال يحيى بن مَعين: قلت ليحيى بن سعيد القطان في فطر بن خليفة: فتعمد على قوله: حدثنا فلان قال: حدثنا فلان موصول؟ قال: لا. قلت: كانت منه سجية؟ قال: نعم[5].

وقال يحيى بن سعيد القطان في فطر بن خليفة: قال لي: حدثنا أبو الفضل في حصى الجمار. ثم أدخل بعد ذلك فقال: فيما بلغني بينهما رجلاً[6].

---

(١) الجرح والتعديل (١ / ١٧٩).

(٢) العلل (٣٩٨).

(٣) فتح الباري (٤ / ٤٧٩).

(٤) العلل ومعرفة الرجال (٣ / ٢٣٧ – رقم ٥٠٤٣).

(٥) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣ / ٤٦٥).

(٦) الضعفاء الكبير للعقيلي (٣ / ٤٦٥).

- **قُرَّة بن خالد السدوسي.**

قال علي بن المديني: كان يحدثني عن الشيخ فيقول: قال حدثني، قال أخبرني. فأفرح به فيقول: تفرح بهذا؟ لم يكن ممن يعتمد عليه في هذا قرة -يعني قُرَّة بن خالد- سمعت الحسن قال: سمعت صعصعة يقول هكذا هو(١).

- **يونس بن أبي إسحاق.**

قال سلم بن قتيبة: قدمت من الكوفة فقال لي شعبة: من لقيت؟ قلت: لقيت يونس بن أبي إسحاق. قال: ما حدثك؟ فأخبرته، فسكت ساعة، وقلت له: قال: حدثنا بكر بن ماعز. قال: فلم يقل لك: حدثنا ابن مسعود؟! قال ابن المديني: سمعت يحيى يذكر يونس بن أبي إسحاق فقال: كانت فيه غفلة، كانت منه سجية، كان يقول: حدثني أبي، سمعت عدي بن حاتم: اتقوا النار ولو بشق تمرة. ثم قال: وهذا سفيان وشعبة يقولان: عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن معقل، عن عدي بن حاتم(٢).

وكما كان تلاميذ بَقِيَّة بن الوليد يأخذون عن بَقِيَّة بالعنعنة ويؤدونها بالتصريح بالسماع:

قال ابن أبي حاتم: وسمعتُ أبي روى عن هشام بن خالد الأزرق، قال: حدَّثنا بَقِيَّة بن الوليد، قال: حديث ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عبَّاس، قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا جامع أحدكم زوجته أو جاريته فلا ينظر إلى فرجها؛ فإنَّ ذلك يورث العمى"(٣).

وعن ابن عبَّاس، قال: قال رسول الله ﷺ: "منْ أُصيبَ بمصيبة مِنْ سَقَمٍ أو ذهَابِ مَالٍ، فاحتسب ولمْ يشكُ إلى النَّاس، كان حقًّا على الله أنْ يغْفِر له"(٤).

---

(١) المعرفة والتاريخ (٢ / ٥٣).

(٢) سير أعلام النبلاء (٧ / ٢٧).

(٣) أخرجه ابن حبَّان في المجروحين (ص٢٠٢)، وابن عدي في الكامل (٢/٧٥)، قال ابن حبَّان: حديث موضوع. وقال ابن عدي: منكر.

(٤) أخرجه ابن حبَّان في المجروحين (ص٢٠٢)، وقال: موضوع.

وقال رسول الله ﷺ: "لا تَأْكُلُوا بِهَاتَيْنِ: الإِبْهَامِ وَالْمُشِيرَةِ، ولكنْ كلوا بثلاث فإنَّها سُنَّةٌ، ولا تَأْكُلُوا بِخَمْسٍ فَإِنَّهَا أَكْلَةُ الأعراب"(١).

قال أَبي: هذه الثَّلاثةُ الأحاديث موضوعة لا أصل لها، وكان بقيَّةُ يُدَلِّسُ، فظنُّوا هؤلاء أَنَّه يقول في كلِّ حديث: حدَّثنا. ولمْ يفتقدوا الخبر منه"(٢).

بل كان هذا عادة الشاميين والمصريين.

قال الإسماعيلي: فإن عادة الشاميين والمصريين جرت على ذكر الخبر فيما يروونه؛ لا يطوونه طي أهل العراق(٣).

قال ابن رجب معلقًا على قول الإسماعيلي: يشير إلى أن الشاميين والمصريين يصرحون بالتحديث في رواياتهم، ولا يكون الإسناد متصلاً بالسماع.

وقد ذكر أبو حاتم الرازي عن أصحاب بَقِيَّة بن الوليد أنهم يصنعون ذلك كثيرًا(٤).

وقال ابن رجب أيضًا: وقد تقدم عن الإسماعيلي أنه قال في المصريين: إنهم يتساهلون في لفظة الإخبار، بخلاف أهل العراق، ولفظة السماع قريب من ذلك(٥).

وقال أيضًا: وقد سبق ذكر ذلك، وما قاله الإسماعيلي في تسامح المصريين والشامين في لفظة "حَدَّثَنَا" وأنهم لا يضبطون ذلك(٦).

وكذا كان تلاميذ هُشَيم بن بشير أيضًا:

قال أبو بكر الأثرم: وسمعت أبا عبد الله، ذكر حديث هُشَيم، عن ابن شبرمة، عن الشعبي في الذى يصوم في كفارة، ثم يوسر فيسرد، فقال: لا أراه سمعه من ابن شبرمة. قيل لأبي عبد الله: عن أبي جعفر محمد بن عيسى أنه يقول فيه: قال: أخبرنا ابن شبرمة. فكأنه تعجب، ثم قال: هذا قال لي إنسان إنه لم يسمعه، وإنه عن رجل عن

---

(١) أخرجه الديلمي في مسند الفردوس (٥/٥٩)

(٢) العلل (٢٣٩٤).

(٣) فتح الباري لابن رجب (٢ / ٢٨٤)

(٤) فتح الباري لابن رجب (٢ / ٢٨٤).

(٥) فتح الباري لابن رجب (٣ / ٢٠٠).

(٦) فتح الباري لابن رجب (٤ / ٤٢).

ابن شبرمة. قلت لأبي عبد الله: إنهم يغلطون عليه، ويقولون في كثير من حديثه، وقا له: ألا إن أبا جعفر عالم بهذا؟ قال: نعم، أبو جعفر كيّس فَهِم[1].

وبما أن حفظ ألفاظ الأداء ليس بالأمر السهل؛ كان من صور تثبت بعض الرواة الحرص على كتابة ألفاظ الأداء:

ولذا نجد أن الإمام أحمد قد ذكر أن يونس بن يزيد كان يؤدي الألفاظ عن الزهري؛ بسبب كونه صاحب كتاب، بينما كان معمر لا يؤديها؛ لأنه كان يحدث من حفظه:

قال الفضل: سَمِعْتُ أبا عبد الله -يعني أحمد- وقيل له: مُحَمد بن إسحاق وابن أخي الزُّهْرِيّ؛ أيهما أحب إليك في حديث الزُّهْرِيّ؟ فقَال: ما أدري.

فقال له أبو جعفر: فأيهم أحب إليك في حديث الزُّهْرِيّ؟ فقَال: مالك في قلة روايته، ثم معمر، ولست تضم إلى معمر أحدًا إلاَّ وجدته فوقه، رحل في الحديث إلى اليمن، وهو أول من رحل. فقال له أبو جعفر: والشام؟ فقَال: لا، الجزيرة.

قَال: **ويونس وهؤلاء يجيئون بألفاظ الأخبار، أصحاب كتب، وكان معمر يحدث حفظًا فيحرف**، وكان أطلبهم للعلم[2].

بل حتى كتابتها بعد مجلس التحديث لا تساوي كتابتها أثناء المجلس؛ ولذا ذكر الإمام أحمد أن في حديث يحيى القطان ترك لبعض الألفاظ، بسبب عدم تمكنه من الكتابة أثناء المجلس:

قال الْمَرُّوذِي: قال أحمد بن حنبل: كان يحيى القطان، وخالد بن الحارث، ومعاذ بن معاذ، لا يكتبون عند شعبة، كان يحيى يحفظ ويذهب إلى بيته فيكتبها، وكان في حديثه بعض ترك الأخبار والألفاظ، وكان معاذ يقعد ناحية، في جانب، فيكتب ما حفظ، وكان في حديثه شيء، وكان خالد أيضًا يقعد في ناحية، فيكتب ما حفظ، لا يجتمعون[3].

---

(١) تاريخ بغداد ٢/٣٩٥.

(٢) المعرفة والتاريخ (٢/٢٠٠).

(٣) سؤالاته (١٠).

وقد أثنى المحدثون على عدة كتب لكون أصحابها قد كتبوا بها ألفاظ الأداء:

– كتاب إسماعيل بن عُلَيَّة عن هشام الدستوائي.

قال أحمد بن حنبل: دخلنا يومًا أنا وابن لمحمد بن الحسن على أبي بشر إسماعيل بن عُلَيَّة، فسمعنا مجلسًا من حديث ليث، ورأيت كتابه، يعني كتاب ابن عُلَيَّة، كتابًا جيدًا، كتاب هشام الدستوائي، فإذا فيه: حدثنا هشام قال: حدثنا حماد قال: حدثنا إبراهيم. قال: وكان كتابه جيدًا[1].

– كتب بَهْز بن أسد ويحيى بن سعيد القطان وعَفَّان بن مسلم، عن شعبة، وفضلوهم على غيرهم في شعبة بسبب هذا:

قال الفضل: وسألت أبا عبد الله: من تُقدم من أصحاب شُعبة؟ فقَال: أما في العدد والكثرة فغُنْدَر. قال: صحبته عشرين سنة، ولكن كان يحيى بن سعيد أثبت، وكان غُنْدَر صحيح الكتاب، ولم يكن في كتبه تلك الأخبار، إلاَّ أن بَهْزا ويحيى وعَفَّان هؤلاء كانوا يكتبون الألفاظ والأخبار. قال عَفَّان: كنت أنظر في حديث أبي إسحاق في كتاب كان معي. قيل له: شُعبة كان يدعهم يكتبون عنده؟ فقَال: كانوا يكتبون الشيء. ثم قَال: كان يحيى وخالد بن الحارث ومعاذ يجتمعون ثلاثتهم عنده، فإذا قام شُعبة تنحى خالد في رواية، ومعاذ في رواية، يكتبان ما سمعا، ويخرج يحيى فيذهب. قلت: إن أبا الوليد قَال: قلت ليحيى بن سَعِيد: كم اختلفت إلى شُعبة؟ قَال: عشرين سنة، وما حملت عن شُعبة في مجلس قط أكثر من عشرة أحاديث. فقال أبو عبد الله: نعم كان يحفظ[2].

---

(١) علل أحمد (٢/ ٣٤٤ – رقم ٢٥٢٨).

(٢) المعرفة والتاريخ (٢/٢٠٢).

- كتاب يحيى بن سعيد القطان عن الأعمش.

قال عَلِيٌّ: كان في كتاب يحيى عن الأعمش: حَدَّثَنَا إبراهيم، قال إبراهيم، وثنا شقيق، وقال شقيق. قال عبد الله: هذا الصراط يحتضر. فسألت عنه سُفيان قَال: هذا حديث منصور[1].

- كتاب نوح بن يزيد المؤدب عن إبراهيم بن سعد.

قال أبو بكر الأثرم: ذكر لي أبو عبد الله نوح بن يزيد المؤدب، فقال: هذا شيخ كيّس، أخرج إليَّ كتاب إبراهيم بن سعد، فرأيت فيه ألفاظًا. قال أبو عبد الله: نوح لم يكن به بأس، كان مستثبتًا[2].

وانظر إلى ثنائهم على كتاب غُنْدَر بالصحة، إلا أنهم نبهوا على أنه لم تكن فيه الألفاظ والأخبار:

قال الفضل: وسألت أبا عبد الله: من تقدم من أصحاب شعبة؟ فقال: أما في العدد والكثرة فغُنْدَر، قال: صحبته عشرين سنة، ولكن كان يحيى بن سعيد أثبت، وكان غُنْدَر صحيح الكتاب، ولم يكن في كتبه تلك الأخبار[3].

كما ينبه إلى أن كتابة صيغ الأداء وحدها لا تكفي، حتى يلتزم الراوي بالتحديث من كتابه؛ فقد يكتب الرواي صيغ الأداء في كتابه، ولا يؤديها عند التحديث:

ومثاله: معمر بن راشد الأزدي.

سبق ذكره فيمن لا يؤدي الألفاظ[4]، مع أن النص قد جاء أنه كتبها في كتابه:

قال عَلِيٌّ: وكان يحيى يقول: حفص ثبت. فقلت له: إنه يهم؟ فقال: كتابه صحيح.

---

(١) المعرفة والتاريخ (٢ / ٦٤٧).

(٢) تاريخ بغداد ٣١٩/١٣، تهذيب التهذيب (٨ / ٥٦١).

(٣) المعرفة والتاريخ (٢٠١/٢).

(٤)

قال يحيى: لم أر بالكوفة مثل هؤلاء الثلاثة: حرام وحفص وابن أبي زائدة، كان هؤلاء أصحاب حديث.

قال عَلِيٌّ: فلما أخرج حفص كتبه كان كما قال يحيى، إذا فيها ألفاظ وأخبار، كما قال يحيى[1].

وبهذا انتهى الكلام على هذا المبحث، والحمد لله رب العالمين.

(١) المعرفة والتاريخ (٢/٦٤٦).

قائمة المراجع

١. أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية مع تحقيق: كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البَرْذَعِي. المؤلف: سعدي الهاشمي. الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية . الطبعة: ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

٢. ألفية السيوطي. بتصحيح وشرح فضيلة الشيخ: أحمد شاكر. دار الكاتب وكتاب. بيروت . لبنان.

٣. تاريخ ابن معين (رواية الدُّوري). تحقيق: أحمد محمد نور سيف. مركز البحث العلمي. مكة المكرمة. ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٤. التاريخ الكبير. المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ).الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن . طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

٥. تاريخ بغداد . المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ). الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ.

٦. تاريخ بغداد.المؤلف : الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي. المكتبة السلفية . المدينة المنورة.

٧. التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح. المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ) . المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان . الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة. الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

٨. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد. المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ). تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي , محمد عبد الكبير البكري .الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب. عام النشر: ١٣٨٧ هـ.

٩. التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل. المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ).مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني – زهير الشاويش – عبد الرزاق حمزة. الناشر: المكتب الإسلامي. الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

١٠. تهذيب التهذيب. ضبط : صدقي جميل العطار. دار الفكر.١٤١٥هـ ـ١٩٩٥م.

١١. الجامع الصحيح. تأليف: أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي – بيروت. د.ت.

١٢. الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل. المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) رواية: الْمَرُّوذِي وغيره. المحقق: الدكتور وصى الله بن محمد عباس . الناشر: الدار السلفية، بومباي – الهند . الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

١٣. الجرح والتعديل. المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند . دار إحياء التراث العربي – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢م.

١٤. سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين. المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ). المحقق: أحمد محمد نور سيف . دار النشر: مكتبة الدار – المدينة المنورة . الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١٥. سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم. المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) المحقق: د. زياد محمد منصور . الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة. الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ .

١٦. سير أعلام النبلاء. المؤلف : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ). المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. الناشر : مؤسسة الرسالة. الطبعة : الثالثة ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م.

١٧. شرح علل الترمذي. المؤلف: ابن رجب. تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد. الرياض: مكتبة الرشد. الطبعة الثانية. ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

١٨. الضعفاء الكبير. المؤلف: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العُقَيْلِي المكي (المتوفى: ٣٢٢هـ).المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي. الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٩. طبقات الحنابلة. المؤلف: أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: ٥٢٦هـ). المحقق: محمد حامد الفقي. الناشر: دار المعرفة – بيروت.

٢٠. علل الحديث. المؤلف: ابن أبي حاتم: عبد الرحمن الرازي.بيروت:دار المعرفة . ١٤٠٥ . هـ ـ ١٩٨٥م .

٢١. العلل ومعرفة الرجال.المؤلف: أحمد بن حنبل. تحقيق: وصي الله بن محمد بن عباس. الرياض: دار الخاني. الطبعة الثانية. ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

٢٢. علوم الحديث لابن الصلاح. حققها وألف بينها وعلق عليها: طارق بن عوض الله محمد. دار ابن القيم ودار ابن عفّان. الطبعة الأولى. ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

٢٣. فتح الباري شرح صحيح البخاري. المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي. الناشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ .

٢٤. فتح المغيث شرح ألفية الحديث. المؤلف: السخاوي: محمد بن عبد الرحمن. تحقيق: صلاح محمد محمد عويضة. بيروت: دار الكتب العلمية. ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.

٢٥. الفردوس بمأثور الخطاب: لأبي شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه الديلمي. تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى (١٤٠٦هـ).

٢٦. الكامل في ضعفاء الرجال. المؤلف: عبد الله بن عدي الجرجاني . قرأها ودققها على المخطوطات : يحيى عزاوي . دار الفكر. الطبعة الثالثة.

٢٧. الكفاية في علم الرواية. المؤلف: الخطيب البغدادي: أبو بكر أحمد بن علي. تحقيق: أحمد عمر هاشم . بيروت: دار الكتاب العربي . الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

٢٨. المجروحين. المؤلف: ابن حبَّان. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. مكة المكرمة: دار الباز.

٢٩. معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز. المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ) المحقق: الجزء الأول: محمد كامل القصار.الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق. الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٣٠. المعرفة والتاريخ.المؤلف: يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (المتوفى: ٢٧٧هـ) المحقق: أكرم ضياء العمري . الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت . الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م.

٣١. المنتخب من علل الخلال. المؤلف: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ). تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد. الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع.

٣٢. ميزان الاعتدال في نقد الرجال. المؤلف: الذهبي. حققه: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود . بيروت: دار الكتب العلمية.١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م .

٣٣. نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر .المؤلف : أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى : ٨٥٢هـ).الناشر : دار إحياء التراث العرب – بيروت.